الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٢١**

الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مبويندي (ناميبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/63/1)

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/63/1. وعلى الرغم من الطلب المتزايد على موارد الأمم المتحدة، فقد نجح الأمين العام في ضمان بقاء المنظمة هامة وملتزمة بالأغراض التي أنشئت من أجلها. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يهنئ الأمين العام على جهوده الدؤوبة.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لا يزال يجد التقدير. ففي العام الماضي، حصل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التابع للأمم المتحدة على جائزة نوبل مناصفة تقديرا لجهوده في مجال تغير المناخ. وهذه هي المرة السادسة التي تمنح فيها مؤسسة نوبل جائزة السلام للأمم المتحدة، ويمثل ذلك الشرف تقديرا لإسهامات الأمم المتحدة في المجتمع العالمي.

ويُقدَّرُ للأمم المتحدة أيضا تقديمها المساعدة الإنسانية. فقد تمكنت الأمم المتحدة من تقديم المساعدة إلى أكثر البلدان تضررا من الكوارث عن طريق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والنداءات العاجلة. وفي خضم كل هذا، يصبح النجاح في النهوض بالأعباء هاما بالنسبة لمنظمة مثل الأمم المتحدة. والأمر البالغ الأهمية أكثر من أي شيء آخر بالنسبة لعمل المنظمة هو أثر العمل الذي تضطلع به أو تنفذه أو تشرف عليه في حياة الناس الذين هم بأمس الحاجة إليه.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بنية الأمين العام تعزيز الإطار العام للمساءلة في المنظمة – المساءلة داخل المنظمة وخضوع الأمانة العامة للمساءلة أمام الدول الأعضاء. ونرحب أيضا باستمرار الإحاطة الإعلامية الدورية التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة عن أحدث

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأنشطة. ونعتبر هذه الخطوة وسيلة واحدة، ضمن وسائل أخرى، للتفاعل المباشر مع الأمين العام ومواكبة التطورات التي تكون المنظمة طرفا فيها.

ولا مجال أمام منظمة قديمة قِدم الأمم المتحدة إلا الخضوع لبعض التغييرات. ويجب القيام بعملية الإصلاح تلك من أجل تعزيز المنظمة ومعالجة أوجه القصور فيها. ولكن التغيير لا يأتي بسهولة في أي كيان. وفي الواقع، كما قال المخترع تشارلز كيترينج ذات مرة: ”مع أن العالم يكره التغيير، فهو الأمر الوحيد الذي يحقق التقدم“.

ولذلك، فإن وفدي يشيد بالأمين العام على الجهود الجارية لإصلاح الإدارة. ونتفق مع الأمين العام على أن النهج الإداري المركز على النتائج يقتضي أن يحدد المديرون بوضوح أهدافهم التي ينوون تحقيقها. وذلك بدوره سيعطي المنظمة فرصة لصياغة خطة استراتيجية أفضل من شأنها تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة أفضل. بيد أن هذه الإصلاحات الإدارية يجب معالجتها بصورة كلية، مع التركيز الكامل؛ أولا، على فهم واضح للعملية، أي أنها يجب أن تكون شفافة وشاملة ومفتوحة؛ وثانيا، التقيد التام بالقواعد والإجراءات وبميثاق الأمم المتحدة؛ وثالثا، الفهم الواضح للأولويات التي نعتزم تحقيقها.

أما بخصوص حفظ السلام، فقد جرى الكثير من النقاش بشأن إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام التي شهدت في نهاية المطاف إنشاء إدارة جديدة للدعم الميداني، وإنشاء مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام والأفرقة التنفيذية المتكاملة وعدد من الآليات المشتركة الجديدة. وكان الهدف من إعادة الهيكلة هو تبسيط أنشطة حفظ السلام لضمان الإنجاز بشكل أكثر فعالية وكفاءة، وتماشيا مع الزيادة في عدد البعثات والأفراد الذين يتم نشرهم في البعثات في جميع أنحاء العالم. ولكن على الرغم من عملية إعادة الهيكلة، حدثت حالات لم يتم فيها إطلاع البلدان المساهمة بقوات على المسائل المتعلقة بالاتصال والمعلومات. ونحن نرى أن هذا أمر مثير للقلق. إذ ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام الالتزام بمبدأ إرسال المعلومات إلى البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما عندما يكون الأفراد التابعون لهذه البلدان المساهمة بقوات يشاركون في العمل الميداني.

يبدأ تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم بعرض أعمال المنظمة في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتثني ماليزيا على الجهود التي يضطلع بها الأمين العام في ذلك الصدد، ولا سيما الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في الآونة الأخيرة لمناقشة الأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن الاجتماع الرفيع المستوى نفسه تمخضت عنه تعهدات إضافية وجديدة بقيمة ١٦ بليون دولار، نأمل أن يتاح التمويل والموارد المخصصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، وليس بشكل حالات مخصصة واستجابة لأحداث معينة. وماليزيا واثقة من أن تقريرا كاملا للأمين العام عن هذه التعهدات سيصدر بعد فترة ليست بطويلة.

أما فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية نفسها، فعلينا أن ندرك أن تلك الأهداف بالكاد تمثل الحد الأدنى. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع البلدان الأوفر حظا على المزيد من العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وانطلاقا من ذلك، تتعهد ماليزيا بمستوى أعلى من التعاون مع الأمم المتحدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

ولا يزال تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية يطرح علامة استفهام كبرى للكثير من بلدان العالم، بما فيها ماليزيا. وننوه بالعديد من الجهود التي انطلقت من

داخل المنظمة وخارجها اعترافا بالمشكلة. ورغم كل هذا، فإن عدد السكان الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى مستمر في الارتفاع. ويعني ذلك ببساطة أنه لا يزال يتعين المزيد من العمل. ونأمل أن يُجَسَّد هدف الأمين العام المتمثل في تحقيق التغطية الشاملة في مكافحة الملاريا بحلول عام ٢٠١٠ في الكفاح للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى.

وسأكون مقصرا إذا لم أذكر قضية فلسطين. فتلك المسألة ظلت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ٥٠ عاما، ولا تزال أحد أهم عناصر السلام والأمن بصفة عامة. لقد اتخذ مجلس الأمن قرارات هامة بشأن تلك المسألة كان ينبغي أن تمكّن الفلسطينيين من استعادة حقوقهم. وللأسف، لم تكن هناك إجراءات متابعة لإجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي وبالتالي إنهاء الاحتلال غير المشروع وممارساتها غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واليوم، تستمر انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وتزداد صعوبة الحياة اليومية للناس العاديين في غزة بسبب الحصار الاقتصادي.

ولا تزال المستوطنات غير القانونية في ازدياد رغم الإدانة الواسعة النطاق. وبالتالي، لم تف المنظمة بإمكاناتها في تلك الحالة، على الأقل ليس تجاه ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم وسط الصراع أو أولئك الذين ما زالت تُنتهك حقوقهم الإنسانية.

إن وفدي يؤمن بالطابع الشامل المتعدد الأطراف للأمم المتحدة. ومع تطلع الكثير جدا من شعوب العالم إلى الأمم المتحدة من أجل القيادة والتنسيق والأمل، يجب أن تكفل الدول الأعضاء قدرة المنظمة على الوفاء بوعدها بغد أفضل. إن الوعود لا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية قوية للوفاء بها. والمنظمة التي تستطيع أن تفي بفعالية وتلتزم بوعدها للشعوب وفق ولايتها منظمة قوية، قادرة على الاستمرار ولها أهميتها، وقادرة على التصدي لتحديات المستقبل. وماليزيا ملتزمة بتلك الرؤية وتتعهد بدعم جهود الأمين العام في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي.

الأسقف بمارانيكولانغارا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المراقب الدائم.

يشكر وفدي الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة ويتطلع إلى العمل معه للمساعدة في كفالة الاستفادة من نجاحاتها وتجاوز نواقصها. ونحن نشهد صراعات مستعصية في مناطق كثيرة من العالم. وسواء كانت تحت ستار اضطراب مدني أو نشاط إرهابي أو صراعات دولية، فإنها ترسخ الاعتقاد الخاطئ بأن العنف والحرب يمكن أن يكونا بديلا عن التعاون والحوار من أجل الصالح العام. وفي هذا السياق، فإن مأزق مؤتمر نزع السلاح، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتوتر المتنامي بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عقبات مستمرة تعوق تعزيز الصالح العام والتعاون المتبادل بشدة.

ولكن، بدلا من معالجة أعراض نواقص الجنس البشري، سيكون من الصالح أن نركز على الأسباب الكامنة. وقبل قرابة ٤٠ عاما، قال البابا بولس السادس في هذه القاعة إن التنمية هي الاسم الجديد للسلام، وينبغي أن تكون حكمة تلك الكلمات مرشدنا في وضع الحلول المناسبة. وفي هذه المرحلة، لا يسعنا سوى الاعتراف بعدد من الانتكاسات في عملنا لعولمة التضامن ضد الفقر. ومع انهيار محادثات التجارة في جولة الدوحة، والتباطؤ الاقتصادي العالمي المستمر وعدم تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية، تبرز الحاجة إلى توافق

في الآراء وتنفيذ فعال. ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الوشيك في الدوحة يمثل فرصة أمام المجتمع الدولي لتوحيد الوعود وتجديد التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويتطلع وفدي إلى العمل مع المشاركين لكي نضع قدرة النشاط الاقتصادي العالمي في خدمة الشعوب بدلا من أن نضع الشعوب تحت رحمتها.

وتنعقد الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة في مرحلة مهمة من تاريخ الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر قبل ستين عاما، أصدرت هذه الهيئة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اتفق بموجبه زعماء العالم على أن حقوق الإنسان لا تمنحها الحكومات على هواها، وإنما هي حق أصيل لكل الأفراد بغض النظر عن العرق أو الجنسية أو العقيدة. ومن المشين أن نتذكر الحرب التي سبقت اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن معرفة أن زعماء العالم يمكن أن يقفوا صفا واحدا لكفالة حقوق الجميع بعد هذا الصراع المدمر تمنحنا أيضا الثقة، وبالتأكيد نستطيع اليوم أن نجد الإرادة السياسية لضمان الاستمتاع الكامل بكل حقوق الإنسان. ويظل الحق في الحياة والحق في حرية التفكير والوجدان والدين لب نظام حقوق الإنسان. والكلام عن هذين الحقين الرئيسيين في تزايد.

لكن، هذين الحقين يجري تجاهلهما في أحيان كثيرة لصالح قضايا ملحة سياسيا، ولم نولهما الاهتمام المناسب إلا عندما علت أصوات المحرومين والذين يتعرضون للتمييز بدرجة لا يمكن تجاهلها. ولن نعزز عالما يدرك ويحترم شعورا أعمق بالهدف والقصد إلا باحترام الحق في الحياة من لحظة الميلاد حتى الوفاة الطبيعية. وقبل عام واحد، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ونشجع الأعضاء على الاستفادة من ذلك الالتزام المشترك لتعزيز تفاهم أكبر بين الحكومات والمجتمعات الأصلية.

وأخيرا، يأمل وفدي أن تتمكن الجمعية العامة في هذه الدورة من تعزيز تعاون وتناغم متجددين بين الشعوب كافة. لقد شهدنا مرة تلو الأخرى زيادة في استخدام العبارات المنمقة التي تلوم وتفرق الأمم، بدلا من أن تجمع بينها. لقد استخدم هذا الكلام، في كل أركان العالم، لإثارة عدم الثقة بين الدول. لكن وفدي يأمل أن تعكس هذه الدورة مسار الاتجاه إلى تزايد الارتياب وعدم الثقة وتفسح المجال أمام الثقة في قيادتنا الموحدة وقيمنا المشتركة. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن أن تكون وحدة دعم الوساطة التي تعمل بشكل كامل أداة قيمة لاستعادة الثقة المفقودة، ونحن نتطلع إلى متابعة زيادة تطويرها.

إن تقرير الأمين العام يدرك الحاجة إلى معالجة عدد متزايد من القضايا. وسواء كانت تتعلق بالمساعدة الإنسانية أو الوساطة أو القدرة على الجمع بين الأطراف، يجب أن تواصل هذه المنظمة التشكل بصورة أكثر استجابة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين.

السيد هايدت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتطرق بإيجاز إلى تلك الأجزاء من تقرير الأمين العام التي تتناول الأهداف الإنمائية للألفية. إن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالعمل مع شركائها لتحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية وإدامتها. ولقد عملت الدول الأعضاء بشكل جماعي دؤوب خلال قمة الألفية للتوصل إلى التزامات متفق عليها ومحددة زمنيا للسعي وراء طموحاتنا المشتركة من أجل تنمية عالمية.

ويشير الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، بحق، إلى التقدم الكبير الذي أحرزناه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن التحديات المهمة المتبقية. إن المعدلات العالمية للفقر المدقع تتراجع، ومعدلات الحصول على التعليم تتزايد بشكل رائع. ولا يزال هناك الكثير الذي

ينبغي عمله لمكافحة الوفيات النفاسية وخفض انتشار الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض الرئيسية. وعلاوة على ذلك، لا يزال المعدل العام للتنمية غير متوازن بشكل مزعج، وبصفة خاصة في حالة الدول الهشة والمنهارة.

وتعمل الولايات المتحدة بجد، مع شركائها في التنمية، لمجابهة تلك التحديات. وقد شاركنا بنشاط في الحدث الرفيع المستوى الناجح للغاية الذي نظمه الأمين العام قبل أسبوعين وقمنا بتنظيم حدث جانبي يركز على الأهمية البالغة لزيادة إنتاجية سلسلة القيمة الزراعية بوصفها استراتيجية لمكافحة الجوع والفقر.

وكما حدث في السنوات السابقة، أثناء نظر تقرير الأمين العام، تود الولايات المتحدة الأمريكية أن تعرب عن قلقها إزاء التنقيح المستمر لإطار أهداف ومؤشرات الأمانة العامة، التي تقدمها إلى المجتمع الدولي بوصفها الأهداف الإنمائية للألفية الملزمة زمنيا. وتعترينا الحيرة حيال السبب الذي دعا الأمانة العامة إلى أن تدرج بشكل انتقائي كأهداف إنمائية للألفية أهدافا جديدة استخلصتها من الوثيقة الختامية للقمة العالمية في الوقت الذي تحدد نفس الوثيقة بوضوح الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها تلك الواردة في إعلان الألفية.

وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالوثيقة النهائية لمؤتمر القمة العالمي، التي تقدم رؤية شاملة لعملية التنمية ودور الأمم المتحدة فيها. ولكننا لا نقبل قرار الأمانة العامة أن ترفع بصورة انتقائية مستوى الالتزامات المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي، بما في ذلك التزام يتعلق بحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، لتصبح فئة خاصة من الالتزامات الجديرة بأن تُعتبر من الأهداف الإنمائية للألفية أو من غايات أو مؤشرات هذه الأهداف. وأخيرا، يساورنا القلق من التغييرات الواضحة في الصيغة بين وثائق حكومية دولية متفق عليها وعدد من الغايات الجديدة من الأمانة العامة للأهداف الإنمائية للألفية، والتي تحاول توسيع نطاق وإعادة تعريف الأهداف الإنمائية للألفية دون التشاور مع الدول الأعضاء.

وكما لاحظنا في السابق، هذه التوسعة وإعادة التعريف هذه تهددان بإضعاف قوة الالتزامات السياسية التي نظرنا فيها بعناية والتي التزمنا بها جميعا في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ وينتقصان من الاهتمام بسعينا المشترك لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. وبدلا من توسيع الغايات ينبغي أن نركزها وأن نستقطب العديد من مصادر التمويل للتنمية، بما فيها التجارة والاستثمار والتدفقات الرأسمالية الأخرى والموارد المحلية، العامة والخاصة منها، من أجل تحقيقها. ولنتذكر مبدأ إنمائيا أساسيا مكرسا في الأهداف الإنمائية للألفية، وهو أن لكل بلد أن يحدد أولوياته الإنمائية. إن غايات الأهداف الإنمائية للألفية التي تحدد الكيفية التي ينبغي لبلد أن ينمو بها والتي لا تقر بالأهمية الحاسمة لتقرير المصير محكوم عليها بعدم الجدوى.

ومما لا شك فيه، أنه بالرغم من بذل قصارى جهدنا للوفاء بالتزاماتنا، ما زال يتعين علينا أن نحقق تطلعاتنا الإنمائية. ما زال هناك العديد من التحديات، ولكن وضع تعريفات جديدة أو توسيع نطاق أهداف إنمائية للألفية متفق عليها سابقا لن يساعدنا في الحفاظ على توافق الآراء. فلنعترف بالتقدم الذي أحرزناه لننوه بالنجاحات التي شهدناها والدروس التي تعلمناها ولنعيد تكريس أنفسنا للأهداف الحيوية والطموحة التي وضعتها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٠.

السيدة اصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن عمل المنظمة. إننا نقدر كثيرا تقييمه الشامل للأمم المتحدة خلال العام المنصرم. ونقدر تسليطه الضوء

على العوامل الحاسمة التي يجب معالجتها إذا أردنا أن نضع مستقبلا مزدهرا ومستقرا وآمنا للجميع. ومن الواضح أننا نقف عند مفترق طرق حاسم. فالعالم يواجه مجموعة من الأزمات المتوازية، وهي الأزمات المالية والغذائية وأزمة الطاقة والبيئة.

لقد أشار ببراعة عدد من قادة العالم ورئيس الجمعية العامة، الذين تكلموا مؤخرا من على هذه المنصة، إلى أنه لا يمكن أن تسير الأمور كالمعتاد في وجه هذه المشاكل الخطيرة. فيجب على المجتمع الدولي أن يتوحد كي يتمكن من التصدي بفعالية للأزمات العالمية. فالحل يكمن في العمل سويا وفي جعل الأمم المتحدة محورا قويا من أجل التوصل إلى نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي دولي عادل. وفي هذا الصدد، نؤيد تركيز التقرير على ثلاثة مجالات، وهي تحقيق النتائج لأكثر الناس احتياجا، وتأمين المنافع العالمية، والتوصل إلى أمم متحدة أقوى من خلال المساءلة التامة.

وأود أن أخصص بضع لحظات لأشاطركم أفكارنا بشأن كل مجال من مجالات التركيز الثلاثة هذه.

أولا، إن رؤية ميثاق الأمم المتحدة من أجل أن ”نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“ ما زالت أهم جدول أعمال لم يتم تنفيذه. لقد اجتزنا منتصف المدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج حتى الآن غير متكافئة، وهذا أقل ما يقال. فما زالت هناك جيوب من الفقر في المناطق الريفية من البلدان النامية حيث ربما قد أصبحت الأوضاع أكثر سوءا بسبب ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة. ولن أخوض في تفاصيل الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية. فلقد عبرت إندونيسيا عن رأيها بالتفصيل إزاء هذه المسألة في العديد من المناسبات، ومنها في الأسبوع الماضي. وتكفي الإشارة إلى أن التركيز على الزراعة كبند أساسي في جدول أعمال التنمية الوطنية، إلى جانب الاستثمارات الضخمة، لا سيما لمساعدة صغار المزارعين في زراعة محاصيلهم وتوزيعها، هي أمور حيوية.

إن الأزمة المالية التي تتوالى فصولها وعدم اليقين وتباطؤ الاقتصاد العالمي هي مسائل ناشئة أخرى خطيرة. وما يزيد القلق هو أن لا أحد يعرف بعد ماذا ستكون الآثار الكاملة على الاقتصاد العالمي. ففي أوقات مثل هذه يتعين على منظومة الأمم المتحدة، وفي طليعتها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تنخرط بنشاط مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات المالية ذات الصلة للتحقق من آثار هذه الاضطرابات. وعلى المجلس أن يكثف دوره المركزي لتنسيق العلاقات الاقتصادية الدولية. ويتعين عليه أن يستجمع الردود السياسية في الوقت المناسب وأن يضمن اتساقها مع منحى قوي لتحقيق النتائج. ولكي يتم ذلك، لا بد أن تتوفر أيضا الإرادة السياسية للدول الأعضاء. ولمعالجة محنة أشد الناس احتياجا بطريقة فعالة، دعونا جميعا نخطو إلى الأمام وأن نفي بالتزاماتنا في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية. ومن الأهمية ألاّ نخسر الزخم الذي تمخض عن الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخرا في نيويورك.

ثانيا، ينبغي بذل المزيد من الجهود لكفالة المنافع العالمية، لا سيما لأولئك المهمشين. ولقد سلط الأمين العام الضوء بصورة ملائمة في هذا الإطار على تحديات تغير المناخ ومكافحة الإرهاب ونزع السلاح ومنع الانتشار والصحة العالمية. ويتعين علينا الحفاظ بقوة على مواردنا الطبيعية، ولا سيما بالوعات الكربون والغابات والشعاب المرجانية بحيث لا نحرم الأجيال القادمة من الموارد التي يحتاجونها للبقاء. وخارطة طريق بالي بالغة الأهمية في حشد المجتمع الدولي حول قضية تغير المناخ.

وأود أن أؤكد ثانية على رغبة حكومتي في أنه ”يتعين علينا بحلول العام ٢٠٠٩ أن نتوصل إلى نظام طموح لتغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ يحتوي الاحترار العالمي في حدود درجتين مئويتين في الـ ٢٠ سنة القادمة“ (A/63/PV.14). إننا نحتاج إلى مضاعفة الجهود الدولية حتى نقوم في الوقت المناسب بتحقيق نتائج توقف تدهور كوكبنا وتعكس مسار هذا التدهور.

أما بخصوص مكافحة الإرهاب، فإن إندونيسيا تقف في الطليعة وستبقى كذلك. وفي هذا الصدد، نحن مقتنعون بأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ستيسر الجهود الدولية. وعلينا أن نستكشف كل أنواع التعاون على مختلف المستويات وأن نقوم بتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المنبثقة عنها إلى أقصى حد. وفي حين يتطلع وفد إندونيسيا إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بشكل ثابت وشفاف وشامل ومتوازن، نتطلع أيضا إلى التفاوض حول اتفاقية شاملة ومتوازنة تحترم مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني وسيادة الدول وسلامة أراضيها.

أما بخصوص نزع السلاح ومنع الانتشار، نأسف أن نقول إنه بالرغم من بعض الجهود المخلصة من قبل العديد من الدول الأعضاء، ما زالت آلية نزع السلاح في شرك التأزم بسبب بعض النقاط الأساسية والتي تم في السابق الاتفاق عليها في جدول أعمال نزع السلاح العالمي. واليوم، نحن مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن نزح السلاح النووي أمر حتمي بالنسبة للسلام الدولي. إننا نواجه أخطار وصول الأسلحة النووية إلى المزيد من الترسانات العسكرية والخطر المتمثل في أن تصبح أدوات الردع هذه أدوات جديدة في أيدي الإرهابيين، وما لذلك من عواقب مدمرة. إن منع الانتشار أمر حيوي لكنه لا يكفي. ومنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يعضد بعضهما بعضا ويجب السعي بشكل نشط إلى تحقيق كليهما بشكل نشط ومتوازن وغير تمييزي. وفيما عدا ذلك فإننا قد ندخل عما قريب في سباق جديد للأسلحة النووية وبأنواع واستخدامات ومبررات جديدة لهذه الأسلحة.

ثالثا، تؤيد إندونيسيا تأييدا كاملا إيجاد أمم متحدة أقوى من خلال المساءلة الكاملة. ونتفق مع الأمين العام عندما يقول إن هذه الأهداف لن تتحقق ”إلا إذا أصبحت المساءلة الكاملة مبدأنا في التنظيم ومرشدنا في التنفيذ“، (A/63/1، الفقرة ١٤١). وفي ذلك الصدد، نقدر الخطوات التي اتخذها مثل الاتفاق الجديد للمساءلة مع كبار المديرين وتنفيذ الإدارة على أساس النتائج وإدارة المخاطر في المؤسسة. ونثني على الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز خضوع الأمانة العامة للمساءلة أمام الدول الأعضاء ضمانا لحسن إدارة المنظمة، وتحقيق النتائج. كما نرجو تقديم معلومات مستكملة دورية إلى الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في ذلك الصدد.

إن الأمم المتحدة هي أفضل تمثيل لتطلعات المجتمع العالمي، وعلينا أن نفعل كل ما بوسعنا لجعل الأمم المتحدة تظهر إرادة ”نحن الشعوب“. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن يجسد مجلس الأمن أيضا، وهو الذي عُهد إليه مسؤولية صون السلام والأمن الدوليين الهائلة، وجهات نظر الناس في كل مكان. ويسرنا أن يكون إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة جزءا من موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة وأنّ الرئيس قد أبلغنا عن مختلف المبادرات التي سيتخذها لتعزيز الديمقراطية في الأمم المتحدة. إن إصلاح مجلس الأمن أمر لا بد منه، وكذلك تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها أرفع جهاز تداولي يُصنع فيه القرار في الأمم المتحدة.

وأخير، أود أن أؤكد على دور المنظمات الإقليمية وكيف يمكن لإسهاماتها أن تكون قيّمة في مسائل السلام والأمن، كما رأينا من خلال شراكات الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والتجمعات الأخرى. والكيانات الإقليمية هامة أيضا لقضايا التنمية والمساعدة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/63/1؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٠ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.